AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/301
S/1997/668
27 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٨١ و ١١٢ و ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت*
صيانة الأمن الدولي
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
مسائل حقوق الإنسان

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة

أكتب إليكم بشأن الرسالة التي وجهها إليكم مؤخرا وزير الخارجية السابق لجمهورية ألبانيا، السيد آريان ستاروفا، التي وزعت بوصفها الوثيقة S/1997/567 - A/52/254 بناء على طلب البعثة الدائمة لجمهورية ألبانيا لدى الأمم المتحدة، كي أعرب عن المفاجئة المزعجة وخيبة الأمل العميقة اللتين سببتهما مجموعة الأضاليل التي احتوتها الرسالة.

ففي تلك الرسالة، التي تضع سندا قانونيا خاطئا لإجراءات سلطات الدولة في بلدة جوستيفار في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ وتسيء تفسير قانون جمهورية مقدونيا، يقفز وزير الخارجية السابق إلى نتائج غريبة، مشوبة بعناصر تهدد وجود جمهورية مقدونيا ذاته كما تتضمن "دعوة" غير عادية إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة كي يتدخل في الأمر. بيد أن ما هو أساسي فعلا في الرسالة قد حذف: وهو أن الأقلية الألبانية في جمهورية مقدونيا، التي تمثلها أحزابها السياسية، قد اشتركت على الدوام في عملية اتخاذ القرارات السياسية في برلمان جمهورية مقدونيا، وأن أكبر حزب للأقلية الألبانية، وهو حزب الازدهار الديمقراطي (PDP)، هو شريك ائتلافي في جميع حكومات جمهورية مقدونيا منذ نيلها الاستقلال، وأن هذا الحزب قد صوت مؤيدا اعتماد القانون المتعلق باستعمال أعلام الأقليات القومية.

* A/52/150 و Corr.1.

وبدون الانغماس في تقييم سياسي لدوافع هذه المزاعم من جانب وزير الخارجية الألباني السابق، وبقصد اطلاعكم على ما حدث فعلا في بلدة جوستيفار في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ والأيام التالية. أود أن أضع الحقائق التالية تحت أنظاركم:

(أ) السند القانوني لهذه الإجراءات، التي اتخذتها وزارة الداخلية، لإزالة الأعلام التي رفعها بصورة غير مشروعة زعماء السلطات المحلية أمام داري البلدية هو الأمر الصادر عن المحكمة الدستورية لجمهورية مقدونيا. فقد ألغت المحكمة القرارات التي سبق أن اتخذتها مجلس الأمن في كل من تيتوفا وجوستيفار، والتي سمحت برفع علمي جمهورية ألبانيا وجمهورية تركيا بشكل دائم أمام مباني دار البلدية، وذلك بوصفها غير دستورية وغير قانونية. أما تحرك الشرطة لاستعادة النظام القانوني وإزالة أعلام الدولتين الأجنبيتين من أمام مباني دار البلدية، فلم يحدث إلا بعد تحذير سلطات الدولة المختصة السلطات المحلية عدة مرات من أن رفع أعلام بلدان أجنبية هو غير قانوني وأنه ينبغي لذلك إزالتها. بيد أن السلطات المحلية رفضت تنفيذ أمر المحكمة طوال أكثر من شهرين.

وتجدر الملاحظة أن أوامر المحكمة الدستورية تدخل حيّز النفاذ فور إصدارها. وتاريخ تحرك الشرطة ينطبق على تاريخ اعتماد برلمان جمهورية مقدونيا قانون استعمال الأعلام، بيد أنه ليس له أي صلة مباشرة أو قانونية به.

(ب) أما الوقائع التي تلت إزالة الأعلام دونما عائق، فقد كانت نتائج واضحة لتلاعب سياسي من جانب جماعات سياسية معينة بين الأقلية الألبانية. فقد تمكنت هذه الجماعات السياسية من تنظيم حشود كبيرة من الناس، بينهم أيضا مواطنون في جمهورية ألبانيا، في محاولة لرفع علم جمهورية ألبانيا ثانية وبالقوة أمام مبنى البلدية في جوستيفار. وقد هاجم الجمهور قوات الشرطة التي تحرس المبنى، واستعمل بعضهم الأسلحة النارية. فما كان من الشرطة إلا أن أطلقت عيارات نارية في الهواء للتحذير بقصد تفريق الجمهور، بيد أن الصدام الذي تلى ذلك بين قوات الشرطة والجمهور أسفر لسوء الحظ عن وقوع ثلاث خسائر في الأرواح بالإضافة إلى عشرات المصابين، من الشرطة والمتظاهرين على حد سواء. وكانت الأرقام عالية بالفعل، ولكنها لم تقترب من الأرقام التي صرح بها السيد ستاروفا. وقد صادرت الشرطة عددا كبيرا من الأسلحة النارية وقنابل مولوتوف، كما صادرت وثائق تتعلق بإنشاء ما يسمى "لجان الأزمات"، وهذا كله رهن التحقيق. وكل هذا يبيّن بوضوح أننا نواجه جهودا دبرتها ونظمتها قوى سياسية تدعو إلى حلول سياسية جذرية فورية عن طريق استفزاز تصعيد التوترات بين الجماعات الإثنية. وقد أبقِيت البعثات الدبلوماسية والقنصلية في جمهورية مقدونيا، كما أبقي ممثلو المنظمات الأجنبية والدولية، بما فيها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (UNPRE DEP)، على اطلاع بشكل منتظم. وبمناسبة وقوع هذه الأحداث، أصدر كل من المفوض السامي للأقليات الوطنية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ماكس فاندرستول، والاتحاد الأوروربي بيانا خاصا.

وتأمل حكومتي أن تجد القوى السياسية المتطرفة في جمهورية مقدونيا، ومن يرعاها، في قانون استعمال الأعلام المعتمد مؤخرا، بأحكامه المتحررة التي تتجاوز المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال (فهو يضمن الحق في الاستعمال غير المقيد لأعلام الأقليات في جمهورية مقدونيا من أجل الأغراض الخاصة، كما تضمن حق رفع أعلام الأقليات فوق المؤسسات العامة خلال العطلات الرسمية) سببا كافيا لإعادة النظر في موقفها وقبول الحوار المقدم من الحكومة لإيجاد الحلول والتغلب على سوء التفاهم. وفي هذا الصدد، كان التصريح الذي صدر مؤخرا عن وزير خارجية جمهورية ألبانيا الجديد، السيد باسكال ميلو، من أن سياسة ألبانيا الخارجية قد اتصفت في الماضي "بقومية عدوانية" ومن أن "علاقات جمهورية ألبانيا مع البلدان الأخرى لن تقوم على العواطف" في المستقبل، من الأمور المشجعة.

ستواصل حكومة جمهورية مقدونيا سياسة الاحترام والمراعاة الكاملين لحقوق الأقليات وهويتها الثقافية والإثنية، التي يضمنها دستور جمهورية مقدونيا. والحكومة، باتباعها سياسة شفافة، إنما تفهم القلق المشروع لدول الأقليات القومية في البلدان المجاورة، وتتوقع في الوقت ذاته اتخاذ الموقف ذاته إزاء أفراد الأقلية القومية المقدونية في البلدان المجاورة. بيد أن مضمون رسالة السيد ستاروفا تتجاوز هذا الإطار، لسوء الحظ، وتدخل في حيز التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

وقد أعربت حكومتي عن ترحيبها بما أعلنته حكومة جمهورية ألبانيا الحالية، التي يرأسها رئيس الوزراء السيد فاتوس نانو، عن استعدادها لإقامة علاقات حسن جوار مع جميع الجيران.

وآمل في أن تسهل الحقائق الواردة في هذه الرسالة التفهم الصحيح لما حدث في جوستيفار وفي أن تجدوا الطلبات الواردة في رسالة ستاروفا غير مقبولة.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٨١ و ١١٢ و ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن كرد من حكومتي على رسالة وزير خارجية ألبانيا السابق.

(توقيع) ناسته كالوفسكي
السفير